

11 - هناك أضرار تترتب جراء حيازة وحمل السلاح الناري، تتمثل في:

- كون حيازة وحمل السلاح من قبل الأفراد يترك أضراراً بشرية بنسبة 95.1٪، وأضراراً نفسية على الأسرة والطفل بنسبة 71.2٪، بالإضافة إلى الأضرار المادية التي تتمثل في الاستيلاء على الأراضي والنهب والتقطع في الطرقات للسيارات بنسبة 78.1٪.



19 - أكد معظم أفراد العينة وبنسبة 90.5٪، أن القيام بالحملات الوطنية الرسمية وغير الرسمية في مختلف المديرية وفي كافة محافظات الجمهورية من أجل توعية الناس بأضرار السلاح، من شأنها أن تحد من انتشار ظاهرة حمل وحيازة السلاح الناري في المجتمع اليمني.

02 - أكد معظم أفراد دراسة الحالة وبنسبة 58٪ أنه في حالة عدم وجود السلاح بحيازتهم لم يرتكبوا الجريمة مقابل 51٪. أنهم سيرتكبوا الجريمة حتى بدون سلاح لأنهم راضون عن ما فعلوه.

12 - بلغت نسبة استخدام السلاح لدى أفراد دراسة الحالة ضد الغرماء بنسبة 55٪، مقابل 5٪ لمقاومة السلطة وعلى الأصدقاء 03٪ مقابل 03٪ على الأفراد من الأسرة.

22 - تبين من نتائج دراسة الحالة أن 35٪ كان السبب في استخدامهم للسلاح عن طريق الخطأ، مقابل 5٪ بسبب الثأر و 03٪ بسبب الخلافات على أرض و 03٪ بسبب المشاكل.

32 - تبين من نتائج دراسة الحالة أن 54٪ كانت مشاعرهم بعد الحادثة طبيعية وهم راضيين عما قاموا به مقابل 35٪ غير راضيين عما قاموا به وأكد 02٪ أن ما حصل هو قضاء وقدر.

42 - تبين من دراسة الحالة أن الرغبة في حيازة السلاح وحمله بعد الخروج من السجن بلغت 56٪ مقابل 53٪ لا يرغبون في حيازة السلاح وحمله بعد خروجهم من السجن.

52 - أكد معظم الأفراد من قيادات المجتمع المحلي في مختلف المناطق التي تم النزول إليها أن انتشار السلاح الناري وحيازته يتسبب في إعاقة التنمية المحلية في مجتمعاتهم.

ثانياً: التوصيات

بعد الانتهاء من عملية التحليل والمناقشة للنتائج، خرجت هذه الدراسة بعدد من التوصيات يعول عليها أن تسهم في الحد من انتشار ظاهرة حيازة وحمل الأسلحة بين الأفراد في المجتمع اليمني، كما يلي:

1 - تعديل وتفعيل القانون رقم (40) لسنة 1992 الخاص بحيازة الأسلحة الصغيرة.

2 - حظر حيازة وحمل الأسلحة الصغيرة في كافة المدن اليمنية بدون استثناء.

3 - العمل على إغلاق الأسواق الخاصة ببيع الأسلحة في كل المناطق اليمنية، والتشديد على جميع المنافذ الحدودية مع الدول المجاورة البرية والبحرية لمنع تهريب الأسلحة إلى اليمن.

4 - تفعيل دور القضاء في حل النزاعات بين الأفراد.

5 - القيام بحملات وطنية تقوم بها الجهات الحكومية والأهلية من أجل توعية الأفراد بأضرار ظاهرة الثأر، وحيازة واستخدام الأسلحة الصغيرة في حياتنا اليومية.

6 - الإسراع في تفعيل الدعوة الرئاسية بتقديم الحلول النهائية لظاهرة الثأر في اليمن، مع الدفع بالاستمرار في الصلح العام الذي اتخذته بعض القبائل استجابة لهذه الدعوة وتعميمها لدى كافة القبائل اليمنية.

7 - حظر استعمال السلاح في أوقات الأفراح والأعراس والمناسبات.

8 - التشديد في إعطاء الرخص الخاصة بحيازة الأسلحة للمواطنين.

9 - تطوير قانون الإدارة المحلية لما من شأنه أن يسهم في ترسيخ مفهوم الدولة في المناطق القبلية.

10 - رفع حجم العقوبات المرتبطة بتجارة الأسلحة.

11 - تفعيل دور الأجهزة الأمنية، والعمل على استكمال الانتشار الأمني في مختلف مديريات الجمهورية.

12 - التنسيق المشترك بين الجهات المختصة في وزارة الداخلية والدفاع من أجل توحيد بطاقات الترخيص لحيازة السلاح، وإدخالها ضمن قاعدة بيانات على الكمبيوتر، لضبط إجراءات منح التراخيص للأفراد من ذوي الشخصيات الاجتماعية.

13 - التنسيق مع الدول المجاورة في المنطقة من خلال إنشاء قاعدة لتبادل المعلومات الأمنية للحد من تهريب الأسلحة وتسليمها إلى داخل كل دولة.

14 - الدعوة إلى تفعيل اتفاقية عدم التدخل في النزاعات المسلحة المحلية، وتزويد طرف أو أكثر بالأسلحة، والذي من شأنه إطالة أمد النزاع المسلح بين القبائل.

15 - تفعيل الإجراءات الرقابية على صرف الأسلحة والذخائر لأفراد القوات المسلحة والأمن، ومعاينة كل من يفقد سلاحه أو الطلقات النارية المصروفة له مالم يبرر ذلك بمحضر رسمي للجهات المختصة.

16 - أن معظم أفراد العينة كان لديهم تقييم سلبي للفرد الذي بحوزته سلاح ناري، وقد جاءت نسبة تقييمهم بأنهم يرون أن حيازة السلاح وحمله من قبل الأفراد سلوك متهور بنسبة 84.5٪، أما من يرون بأنه سلوك متزن فكانت النسبة 12.4٪. واختلف هذا التقييم على مستوى الريف والحضر، والمستوى التعليمي، حيث تبين أن نسبة من لديهم تقييم سلبي تجاه الفرد الذي بحوزته سلاح ناري من قبل الأفراد في الريف حوالي 38.1٪، مقابل 46.4٪ لدى أفراد العينة الحضرية.

17 - أكد معظم أفراد العينة بنسبة بلغت 85.6٪ من إجمالي العينة أن إغلاق أسواق بيع السلاح يعد من العوامل المهمة في الحد من انتشار ظاهرة حيازة السلاح في اليمن.

18 - أكد معظم أفراد العينة وبنسبة عالية بلغت 92.1٪ أن

21 - تتسبب حيازة السلاح وحمله من قبل أفراد العينة، وسوء استعماله في عدد من الحالات تمثلت في الآتي:

- استعمال السلاح في حالة الشجار بنسبة 14.2٪.

- استعمال السلاح في حالة النزاع القبلي بنسبة 11.7٪.

- استعمال السلاح في حالة الثأر بنسبة 4.0٪.

- استعمال السلاح لاسترداد حق معين بنسبة 14.2٪.

- استعمال السلاح في الأفراح والمناسبات بنسبة 60.2٪.

13 - أظهرت الدراسة الميدانية أن أهم مصدر لشراء الأسلحة عند أفراد العينة تتمثل في أسواق السلاح بنسبة 73.6٪، وشراءه من التجار المعروفين في بعض المدن والمديريات بنسبة 23.6٪، يليها الحصول عليه من الأقارب والأصدقاء، بنسبة 1.6٪، إلى جانب أولئك الذين يحصلون عليه نظراً لكونهم ينتمون إلى القوات المسلحة والأمن بنسبة 1.2٪.

41 - أظهرت الدراسة أن النظرة الاجتماعية لحيازة السلاح من قبل الأفراد في عينة البحث تكاد تتسم بكونها نظرة إيجابية بنسبة بلغت 59.1٪ عند الذكور، و 64.6٪ عند الإناث، وهي عند الأفراد الريفيين بنسبة 66.0٪، مقابل 56.1٪ في الحضر، وهذه النظرة تعود إلى عدة عوامل (اجتماعية وثقافية) ساهمت في ترسيخ مثل هذه القيمة القيمة إيجابية في المجتمع.

15 - أن النظرة الفردية لظاهرة حيازة الأسلحة وحملها من قبل المدنيين تتسم بكونها تختلف إلى حد ما مقارنة مع النظرة الاجتماعية لهذه الظاهرة، حيث بلغت نسبة النظرة الإيجابية من قبل الأفراد لحيازة السلاح من قبل المدنيين حوالي 13.8٪ من قبل الذكور، مقابل 61.6٪ من الإناث، ومعظم أفراد العينة ينظرون إلى هذه الظاهرة نظرة سلبية. واختلفت هذه النظرة السلبية على مستوى الريف والحضر، إذ بلغت النسبة في الحضر 34.9٪، مقابل 26.7٪ في الريف، كما اختلفت مقارنة بالمستوى التعليمي، فالأفراد من ذوي المستويات العليا (ثانوية عامة) فما فوق زادت نظرهم السلبية تجاه ظاهرة حيازة السلاح، والعكس حيث انخفضت لدى الأفراد من ذوي المؤهلات التعليمية الأدنى.

16 - أن معظم أفراد العينة كان لديهم تقييم سلبي للفرد الذي بحوزته سلاح ناري، وقد جاءت نسبة تقييمهم بأنهم يرون أن حيازة السلاح وحمله من قبل الأفراد سلوك متهور بنسبة 84.5٪، أما من يرون بأنه سلوك متزن فكانت النسبة 12.4٪. واختلف هذا التقييم على مستوى الريف والحضر، والمستوى التعليمي، حيث تبين أن نسبة من لديهم تقييم سلبي تجاه الفرد الذي بحوزته سلاح ناري من قبل الأفراد في الريف حوالي 38.1٪، مقابل 46.4٪ لدى أفراد العينة الحضرية.

17 - أكد معظم أفراد العينة بنسبة بلغت 85.6٪ من إجمالي العينة أن إغلاق أسواق بيع السلاح يعد من العوامل المهمة في الحد من انتشار ظاهرة حيازة السلاح في اليمن.

18 - أكد معظم أفراد العينة وبنسبة عالية بلغت 92.1٪ أن

الريفية مقابل 56.1٪ من إجمالي أفراد العينة الحضرية.

6 - اختلفت نسبة حيازة الأسلحة الصغيرة بحسب مكان الدراسة، ففي المحافظات الشمالية كانت نسبة حيازة أعلى من المحافظات الجنوبية، وفي المناطق الريفية أعلى من المناطق الحضرية، حيث يلاحظ بأن نسبة حيازة السلاح في المناطق الحضرية في أمانة العاصمة بلغت 44.5٪، مقابل 30٪ في عدن، وهذه النسبة نجدها أقل عند مقارنتها مع بقية النسب في المحافظات الأخرى، كما أظهرت نتائج الدراسة بعض الفروقات بين نسبة الحيازة على مستوى المناطق الشمالية والجنوبية، حيث وجد أن نسبة الحيازة في المحافظات الجنوبية بلغت 56.9٪ مقابل 65.1٪ في المحافظات الشمالية.

7 - اختلفت نسبة الحيازة للأسلحة من قبل أفراد العينة بحسب نوعها، حيث تبين أن النوع المرغوب هو السلاح الآلي، يليه المسدس، وقد اختلفت نسب الحيازة لهذه الأنواع من الأسلحة النارية الصغيرة على مستوى الريف والحضر، ولكن كل النسب الخاصة بالحيازة كانت مرتفعة لدى أفراد العينة من المناطق الريفية، حيث بلغت نسبة الحيازة للمسدسات والبنادق والآليات لدى أفراد العينة الريفية كالتالي: (42.9٪ للمسدس، 20.8٪ للبنديقية، و 52.7٪ للسلاح الآلي)، بينما نجدها لدى أفراد العينة الحضرية كالتالي: (37.3٪ للمسدس، 14.9٪ للبنديقية، و 44.6٪ للسلاح الآلي).

8 - اختلفت نسبة الحيازة للكميات من أنواع هذه الأسلحة عند أفراد العينة، حيث تبين أن هناك تفاوت في كمية تلك القطع بين الأفراد على مستوى الريف والحضر؛ إلا أنه تبين من نتائج الدراسة أن الغالبية العظمى من أفراد العينة يمتلكون قطعة واحدة من تلك الأصناف، فعلى سبيل المثال وجد أن 72.8٪ من العينة الريفية تمتلك قطعة واحدة من النوع الآلي فقط، مقابل 75.6٪ في الحضر، وحوالي 19.1٪ في الريف يمتلكون قطعتين من نفس السلاح، و 8.1٪ منهم تمتلك ثلاث قطع فقط في الريف، مقابل قطعتين في الحضر، وبنسبة 16.8٪، بينما بلغت نسبة الأفراد الذين يمتلكون لثلاث قطع 7.6٪، وهذا التفاوت في نسبة الملكية لكميات الأسلحة يعود إلى عدة عوامل (اجتماعية، وثقافية، واقتصادية، وسياسية).

9 - أظهرت الدراسة أن هناك عدة عوامل ساهمت في حيازة وانتشار الأسلحة النارية، تمثلت في الآتي:

أ - ضعف القضاء في تطبيق وتنفيذ القوانين، حيث بلغت نسبة الأفراد الذين أكدوا على أن ضعف القضاء هو المتسبب في انتشار هذه الظاهرة 81.8٪ من إجمالي أفراد العينة.

ب - عدم وجود حلول لإنهاء ظاهرة الثأر، وانتشار حمل السلاح في المجتمع اليمني بنسبة 82.0٪.

ج - هيمنة القبيلة وسلطتها المباشرة وغير المباشرة على المواطنين، وتأثيرها على انتشار ظاهرة حمل السلاح بنسبة 78.9٪.

د - العادات والتقاليد الاجتماعية التي لها ضغط وإلزام على الأفراد لإتباعها، وعدم قدرتهم على الابتعاد عنها بنسبة 86.1٪، لذا فظاهرة حيازة السلاح أصبحت من الظواهر الاجتماعية المنتشرة في اليمن، وتتمتع بطابع من الإلزام على الأفراد، وبصفة خاصة أولئك الذين ينتمون إلى المجتمع القبلي.

هـ - كون السلاح مظهراً من مظاهر التباهي والتفاخر بين الناس بنسبة 71.1٪.

و - حيازة السلاح من أجل الدفاع عن النفس بنسبة 87.6٪.

ز - عدم تفعيل قوانين الحيازة بنسبة 75.9٪.

10 - أظهرت الدراسة أن من أهم العوامل التي تتسبب في سوء استعمال السلاح الناري هي:

أ - تركه في متناول يد الأطفال بنسبة 88.7٪.

ب - تركه معبأ جاهز للإستخدام بنسبة 80.1٪.

ج - غير مؤمن بنسبة 86.7٪.

د - الجهل في كيفية استخدامه من قبل البعض بنسبة 80.9٪.

هـ - حمله من قبل الأطفال صغار السن بنسبة 87.3٪.

و - استعمال السلاح في أوقات الأفراح والمناسبات بنسبة 82.4٪.

ز - حمله من قبل الأفراد بشكل مستمر (يوميًا) بنسبة 77.7٪.

ح - كما أظهرت نتائج الدراسة الميدانية بأن هناك عوامل أخرى تتسبب في سوء الاستعمال للسلاح الناري كما كشف عنها أفراد العينة، وتتمثل في المزاح بالسلاح في المنزل ومع الأصدقاء، وكذا استعماله أثناء حالة الغضب والعصبية من قبل بعض الأفراد.